

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون



الجلسة ٥٨٩٧

الخميس، ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

|          |                                                                                |
|----------|--------------------------------------------------------------------------------|
| الرئيس:  | السيد جون سويرز . . . . . (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي . . . . . السيد دسياتنيكوف                                      |
|          | إندونيسيا . . . . . السيد ناتاليغاوا                                           |
|          | إيطاليا . . . . . السيد سباتافورا                                              |
|          | بلجيكا . . . . . السيد بل                                                      |
|          | بنما . . . . . السيد أرياس                                                     |
|          | بوركينافاسو . . . . . السيد كافاندو                                            |
|          | الجماهيرية العربية الليبية . . . . . السيد مبارك                               |
|          | جنوب أفريقيا . . . . . السيد كومالو                                            |
|          | الصين . . . . . السيد دو شياكونغ                                               |
|          | فرنسا . . . . . السيد دو ريفيير                                                |
|          | فيتنام . . . . . السيد هوانغ شي ترونغ                                          |
|          | كرواتيا . . . . . السيد فيلوفيتش                                               |
|          | كوستاريكا . . . . . السيد بالستيرو                                             |
|          | الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد ديلورنتس                            |

## جدول الأعمال

الحالة في بوروندي

التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2008/330)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

08-35108 (A)



افتُتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في بوروندي

### التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم

المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2008/330)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من ممثل بوروندي، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعترم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في هذا البند، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد نسانزي (بوروندي) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى السيد يوهان لوفالد، رئيس تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام والممثل الدائم للنرويج. تقرر ذلك.

أدعو السيد لوفالد إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/330، التي تتضمن التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد يوهان لوفالد، والذي أعطيه الآن الكلمة.

السيد لوفالد (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة للاشتراك في جلستكم المعنية ببوروندي بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام. إن الوقت مناسب لكي يركز مجلس الأمن مرة أخرى على الحالة في بوروندي.

لقد عدت للتو من بوروندي، مع وفد من لجنة بناء السلام، ولا بد من القول إن بوروندي تواجه حاليا عددا من التحديات الصعبة التي تتطلب اهتماما دوليا. وأود أن ألقى الضوء على بعض هذه التحديات.

أولا، فيما يتعلق بالحالة الأمنية، من نافلة القول أن الحالة الأمنية الراهنة في البلاد هي مبعث قلق شديد. ومن الواضح أنه بدون السلام والأمن لا يمكن أن تكون هناك تنمية أو إنعاش اقتصادي. والقتال الأخير الذي اندلع بين حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية وقوات الأمن الحكومية يشكل مصدر قلق بالغ. ولكن عودة حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية إلى بوجومبورا في الأسبوع الماضي يبعث على التفاؤل. وبدون عودة حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية إلى الآلية المشتركة للتحقق والرصد والتنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل لعام ٢٠٠٦، ستعرض للمكاسب

المسائل المتعلقة بالأراضي في بوروندي، مع التركيز بصفة خاصة على استمرار عودة اللاجئين والمشردين داخليا.

حامسا وأخيرا، فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي فإن بوروندي من بين أفقر البلدان في العالم، وهي تتكبد معاناة إضافية في ظل الوضع الاقتصادي الدولي الراهن. وكما ورد في تقرير الأمين العام، لا يزال البلد يعاني من الفقر الهيكلي ومن ركود مؤشرات التنمية. ويعقد ذلك جهود بناء السلام ويؤكد ضرورة استمرار الدعم من المجتمع الدولي.

في آخر مرة خاطبت فيها المجلس بصفتي رئيس تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام في الجلسة ٥٧٩٣ في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، كنت قد أشرت إلى أن اللجنة اعتمدت في اليوم السابق آلية الرصد والمتابعة للإطار الاستراتيجي لبناء السلام وأن الآلية قد دخلت مرحلة تنفيذ أعمالها. ومن ثم، فقد ركزنا على كيفية تقديم المساعدة إلى بوروندي في الاستجابة لأولوياتنا المشتركة في بناء السلام. ونحن الآن بصدد إعداد أول استعراض يُجرى كل سنتين لتنفيذ الإطار الاستراتيجي في نهاية حزيران/يونيه.

لقد شرعت حكومة بوروندي وشركاؤها في عملية شاملة يشارك فيها الجميع للتحضير للاستعراض الذي يُجرى كل سنتين. ويشارك فيها كل مختلف أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثلو الحكومة، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات النسائية، والمجلس الوطني للحكماء، والجماعات الدينية، والشركاء الدوليون المعنيون.

وأود أن أثني على الحكومة وجميع أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني لمشاركتهم البناءة في تنفيذ الإطار الاستراتيجي وعملية الاستعراض. ومن الأمور المشجعة أن حكومة بوروندي تمكنت من إعطاء الأولوية لهذه المسألة في الحالة الراهن. وهذا يدل على التزامها. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر مكتب الأمم المتحدة المتكامل في

المموسة لتوطيد السلام التي حققتها بوروندي حتى الآن. إن عدة آلاف من الأشخاص الذين شردوا داخليا نتيجة لهذا القتال الأخير يزدون من خطورة الحالة الأمنية الراهن زيادة هائلة.

ثانيا، فيما يتعلق بالبرلمان، هناك أيضا سبب يدعو إلى القلق إزاء الأزمة السياسية الأخيرة التي لا تزال تعرقل عمله. ويجب على الأحزاب السياسية أن تجد مخرجا من هذا المأزق الراهن بروح المصالحة والحوار، حتى يتسنى للبرلمان أن يستأنف العمل عندما يجتمع مرة أخرى في حزيران/يونيه. فاستمرار الجمود لا يقوض الثقة بالنظام السياسي فحسب، بل يؤثر أيضا بشكل سلبي على الجهود الدولية المبذولة لمساعدة بوروندي.

والتحدي الثالث هو الانتخابات. إن الانتخابات الوطنية التي ستجري في عام ٢٠١٠ هي بالفعل على رأس جدول الأعمال السياسية في بوروندي. وسيكون من المهم إجراء انتخابات ديمقراطية ناجحة من أجل تنمية هذا البلد. وفي هذا الصدد، أود أنؤكد على أهمية إعداد خارطة طريق لإجراء الانتخابات في الوقت المناسب وبطريقة جيدة الإعداد وشفافة، وأهمية إنشاء لجنة انتخابية وطنية. إن لجنة بناء السلام ملتزمة بدعم الجهود المبذولة في هذا الصدد وتدعو الحكومة إلى الشروع في هذه العملية.

والتحدي الرابع هو القلق إزاء قضية الأرض، إذ أن بوروندي بلد مكتظ بالسكان. وعودة عدد كبير من اللاجئين الذين ذهبوا إلى المنفى في عامي ١٩٧٢ و ١٩٩٣ ستزيد من تفاقم مشكلة الأرض القائمة أصلا وستشكل تحديا إضافيا لقدرات الدولة الإدارية والقضائية والتشريعية، ويمكن أن تكون مصدر توتر لعملية توطيد السلام في بوروندي. وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى أن لجنة بناء السلام ستعقد في ٢٧ أيار/مايو اجتماعا مواضيعيا بشأن

احترام حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية لجميع التزاماتها.

وهذه الالتزامات هي في حقيقة الأمر لب القضية. وكما هو الحال دائما، تقع المسؤولية الرئيسية على عاتق الأطراف ذاتها. ومع ذلك، فقد قامت المبادرة الإقليمية وعملية التيسير التي تضطلع بها جنوب أفريقيا بدور حاسم. ويجب على هذا المجلس، وعلى المجتمع الدولي في حقيقة الأمر، أن يقدم دعمهما الكامل للجهود التي تُبذل في المبادرة والعملية في هذا الوقت الحرج. وعلى المجتمع الدولي أن يقف وقفة رجل واحد للدفع بعملية السلام إلى الأمام. ويولي الأمين العام في تقريره اهتماما خاصا للحالة الهشة في البلد. ويجب أن نشجع الأمين العام على مواصلة تركيزه على الحالة، وعلى النظر، في كل لحظة وحين، في إمكانية ممارسة كامل تأثيره من خلال مساعيهِ الحميدة عندما تقتضي الحالة ذلك.

سادسا، ومما له أهمية خاصة، بطبيعة الحال، أن يواصل مجلس الأمن اهتمامه بالحالة الأمنية. ويجب على المجلس أن يتابع عن كثب الحالة الراهنة. وبينما نقرب من موعد إجراء الانتخابات في عام ٢٠١٠، فإننا ندخل مرحلة تنطوي على قدر أكبر من عدم الاستقرار. وقد يتطلب ذلك الأمر زيادة تيقظ المجتمع الدولي.

سابعا، في الوقت الراهن، تبقى لجنة بناء السلام ذاتها على نحو فعال الحالة في بوروندي قيد نظرها. ويجب أن نقول بكل وضوح إن جميع أعضاء لجنة بناء السلام لا يزالون ملتزمين بالتزاما قويا ببناء السلام في بوروندي. وقد تم الإعراب عن هذا الالتزام خلال الزيارة التي قمنا بها إلى هناك مؤخرا. وفي الوقت ذاته، من الواضح أيضا أن التدابير العملية لبناء السلام لا يمكن أن تنجح إلا إذا التزم جميع أصحاب المصلحة بإحلال السلام.

بوروندي على مساعدته للجنة بناء السلام وحكومة بوروندي بكل اقتدار في هذا الصدد.

إن لجنة بناء السلام ملتزمة باتخاذ إجراءات عاجلة، هذا إذا كشف الاستعراض الذي يتم كل سنتين، الذي سيُجرى في حزيران/يونيه، عن وجود فجوات يتعين سدها لكي تنجح جهودنا - وهذا ما يجب فعله في واقع الأمر.

خلاصة القول هو أن السلام في بوروندي يتعرض للضغط في الوقت الحاضر. وتجدر التوصية بمسارات العمل التالية.

أولا، بالنظر إلى التحديات الحالية التي تواجه هذا البلد، يجب على المجتمع الدولي أن يؤكد مجددا تعهده بالتضامن مع بوروندي وأن يظل ثابتا في دعمه لبناء السلام في هذا البلد.

ثانيا، يجب إيلاء اهتمام خاص ومتواصل للوضع الأمني في البلاد، ولتداعياته الإقليمية المحتملة. ويجب علينا بصفة خاصة أن ننظر في أفضل السبل التي يمكننا بها دعم التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الشامل لعام ٢٠٠٦. وبدء سريان ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى يوفر طريقة إضافية للدعم.

ثالثا، علينا في هذا الصدد أن نرحب ببيان المديرية السياسية الصادر في ١٨ أيار/مايو والذي كررت فيه حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية التزامهما باحترام الشروط الواردة في اتفاق المبادئ من أجل التوصل إلى السلام الدائم والأمن والاستقرار، والذي تم توقيعه في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، واتفاق وقف إطلاق النار الشامل المبرم في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

رابعا، يجب أيضا أن نرحب باتفاق الطرفين على وجوب الوقف الفوري للأعمال القتالية الحالية في حالة

أن أشكر المجتمع الدولي برمته - وكل الذين يراقبون الحالة، من قريب أو بعيد، ويتخذون إجراء في الوقت الذي يروونه مناسباً.

ويحيط وفد بلدي علماً بالتقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي. ويتسم ذلك التقرير، على غرار التقارير السابقة، بحسن توثيقه، ويتضمن أكبر قدر ممكن من التفاصيل بشأن تطورات الحالة، مدعومة بتفسيرات مقنعة نسبياً. وهو زاهر بالمعلومات مثلما كانت الفترة المشمولة بالتقرير زاهرة بالأحداث، على الرغم من أننا نجد فيه بعض المفارقات وعدداً من التناقضات.

ولدى قراءة التقرير، نشعر أن البلد يغرق مرة أخرى في دائرة جهنمية من العنف، في الوقت الذي كان فيه المجتمع الدولي يتوقع استعادة السلام وتعافي البلد من خلال تعبئة حاسمة تهدف إلى تحقيق التنمية. ومما لاشك فيه أن التقرير صيغ في سياق الخوف وانعدام اليقين جراء الهجمات التي شنتها قوات التحرير الوطنية على بوجومبورا وبعض المناطق الأخرى، وفي ظل خلفية من التشاؤم.

ولحسن الطالع، مكنتنا الأحداث اللاحقة من استعادة الثقة واستشراف المستقبل بمزيد من التفاؤل. والواقع أن عودة قوات التحرير الوطنية إلى طاولة المفاوضات، بعد طول انتظار، واستئناف عمل الآلية المشتركة المعنية بالتحقق والرصد تطمئنان أبناء بوروندي أنفسهم والمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر كل الأطراف، لا سيما مجلس الأمن، ومبادرة السلام الإقليمية لبوروندي، وفريق الوساطة التابع لجنوب أفريقيا، ولجنة بناء السلام، التي بذلت قصارى جهدها لتحقيق تلك العودة.

غير أن هذا التفاؤل قد يتبدد مرة أخرى ما لم تتخذ خطوات مجدية لتعزيز ما تم تحقيقه من مكاسب بالفعل، بينما نحشد جهودنا بغية تحقيق معالم أخرى للمضي إلى الأمام

ثامناً، لا شك أن أبناء بوروندي يتوقون إلى السلام وتحقيق التنمية. وفي هذا الوقت، من الأهمية بمكان أن يفي المجتمع الدولي بما تعهد به من التزامات بشأن الإعمار والتنمية. والحالة الاقتصادية الصعبة الراهنة على الصعيد الدولي تؤكد هذا الأمر.

تأسعنا وأحيراً، لو كان بمقدور الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان استئناف عملها الهام دون مزيد من التأخير لكان ذلك استجابة على قدر كبير من الأهمية للحالة في البلد. وسيبدو هذا الأمر ضرورياً أيضاً من أجل البدء، في وقت مبكر، بالتحضيرات على نحو جيد للانتخابات القادمة، وبالتالي، كفالة أن تكون حرة وعادلة وستسهم في الاستقرار السياسي.

ويمكن لأبناء بوروندي أيضاً أن يبنوا مستقبلاً خالياً من الخوف والعوز. وسيطلب بلوغهم هذا الهدف إصرار الجميع. وقد حان الوقت لكسي يوحد أبناء بوروندي صفوفهم ليتغلبوا على المصاعب. وفي الوقت ذاته، يجب أن يظل المجتمع الدولي متيقظاً وحازماً في إصراره على دعمهم في هذا الكفاح الهام.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أشكر السيد لوفالد على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

**السيد نسانزي (بوروندي) (تكلم بالفرنسية):** اسمحوا لي في البداية، بمناسبة تقديم التقرير الثالث للأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي (S/2008/330)، أن أقدم بشكري الصادق للأمين العام على المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة وظل بلدي يستفيد منها منذ ١٥ سنة. كما أتوجه بصادق شكري إلى جميع أعضاء مجلس الأمن، الذين يتابعون باستمرار تطورات الحالة، على ما يقترحونه من حلول دون كلل. وعلاوة على ذلك، أود

وجميعها تشوه الممارسات الديمقراطية الجيدة. وعلينا أن نتوصل إلى إيجاد آليات لإعادة النظام ولإلزام الجميع بالتصرف ضمن الإطار القانوني. وإذا اتضح أن الدستور هو العقبة، فحينها لا بد من مراجعته.

إن تهديد السلم يمكن أن يأتي أيضا من الاستياء، بل ومن اليأس الناجم عن عدم التيقن الذي يواجهه الجنود والمقاتلون السابقون، الذين عادوا إلى الحياة المدنية دون الوسائل الكافية لإعادة الاندماج في المجتمع. وذلك أمر صحيح تمام الصحة. ولذلك السبب، فإن الحكومة تقوم بطرق كل الأبواب لإيجاد موارد إضافية بغية مواجهة التحدي المتمثل في رفع مستوى حياة هؤلاء الناس. ولكن، هل ستمكن من تحقيق ذلك؟ ربما، لو أن النداءات التي توجهها تجد أذنا صاغية.

أما بخصوص العدالة الانتقالية، فعلينا أن نسلّم أولاً وقبل كل شيء أن الإصلاح القضائي لم يحقق النتائج المنشودة بعد. وهنا، نود أن نشيد بالدعم الكبير الذي قدمته لنا لجنة بناء السلام في هذا الصدد. ونناشد كل من يرغب في تقديم الدعم ويمكنه ذلك أن يقوم بالشيء نفسه. ويتبادر إلى ذهننا، بصفة خاصة، شركاؤنا الذين وعدوا بالأموال خلال انعقاد المائدة المستديرة في بوجمبورا في أيار/مايو ٢٠٠٧، ونود أن نطلب منهم الوفاء بالتزاماتهم.

أما بخصوص لجنة الحقيقة والمصالحة، فقد واجهت بعض الصعوبة في بدء أعمالها لعدة أسباب. وأكثر هذه الأسباب إقناعاً أن بعض المجموعات والأفراد ليسوا مستعدين لمواجهة الأدلة ضدهم ويفضلون إرباك المسألة حيث يهرعون للحصول على الدعم ضد العملية. ونطلب من الأمم المتحدة توخي الحذر لأن البعض قد يسعى إلى استغلالها لذلك الغرض.

بصورة حاسمة. ولا يمكننا أن نتنبأ هنا بنتيجة المفاوضات الجارية، غير أنه، كيفما كان المنحى الذي ستأخذه، يجب على مجلس الأمن والمجتمع الدولي بصورة عامة أن يساعدنا على ضمان استحالة العودة إلى الوراء. ويجب التخلص من هاجس وعقدة اندلاع حرب جديدة إلى الأبد. وسنتمكن من تحقيق ذلك، على نحو خاص، إذا عاد قائد قوات التحرير الوطنية، أغاتون رواسا، أيضا إلى البلد من أجل المشاركة في الحياة السياسية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نعيد إلى جادة الصواب بعض الأحزاب السياسية التي تتخذ مواقف معادية، على الرغم من أنه يفترض فيها ألا تكون في المعارضة. وينطبق الأمر ذاته على غيرها من الأحزاب أو الفصائل السياسية، أو المجموعات، وحتى الأفراد، التي تفضل - تحت ذريعة وجود دستور صيغ على نحو سيء، ويستحيل استعراضه في الوقت الحالي - لبذر بذور الفوضى لاختبار الحكومة.

ونلاحظ في التقرير نقاطا أخرى تستحق أن نعلق عليها. ولن نقف عندها هنا، لأن هناك محافل أخرى ومناسبات عديدة لكي نناقشها. ولن نتناول سوى المسائل التي تتعلق بالمأزق المؤسسي، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل، والعدالة الانتقالية.

ونقرأ في الفقرة ٩١ من التقرير "ولتذكر، في هذا الصدد، جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان التزاماتها تجاه ناخبها وتجاه البلد ككل". وذلك الأمر صحيح بالفعل، لأن عددا من أعضاء البرلمان يجهلون أن لديهم ولاية أسندتها إليهم الشعب. ويبدو أن عددا منهم يجهل حتى إلى أي حزب ينتمي، على الرغم من انتخابهم استنادا إلى قوائم مغلقة قدمتها أحزاب معروفة جيدا. وقد ترك آخرون أحزابهم بكل بساطة ويدعون أنهم مستقلون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متحدثون آخرون على قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٢٥.

---